

المؤسسات الدولية متحمسة لتمويل النهوض بالكهرباء: 20 مليون دولار لـ "BUS" من البنك الأوروبي

يبدو أن الحكومة الجديدة عازمة على اصلاح قطاع الكهرباء، لكن من الواضح أنها عاجزة ذاتياً عن تمويل البنى والمشاريع الضرورية للسير بخطة النهوض بالقطاع، كما أنها تفتقر إلى الموارد البشرية المؤهلة لإدارة تنفيذ المشاريع الضرورية له وتشغيلها واستثمارها. والسؤال الذي يطرح نفسه هو عن امكان تمويل الخطة في نطاق ما تم التعبير عنه في مؤتمر "سيدر"، خصوصاً أن التجارب السابقة (باريس 2 و3) لم تكن مشجعة، ولا تزال ترجح عدم قدرة الدولة على تحقيق الاصلاحات المطلوبة والتقييد الدقيق بالشروط التي تفرضها المؤسسات التمويلية قبل الافراج عن التمويل المطلوب. وهنا ينحصر الخيار بين إيلاء القطاع الخاص دوره كشريك يعتمد عليه في خطة النهوض أو اقصائه من دون بدile، علماً أن التجارب السابقةثبتت ان الدولة عاجزة بمفردها عن توفير شروط مؤسسات التمويل الدولية من هنا ثمة اعتقاد بأن نجاح خطة النهوض محكم بقدرة الدولة على تشجيع انخراط القطاع الخاص بتمويل خطة النهوض مباشرة أو بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية. والأدلة الراهنة تؤكد استمرار الدعم الكامل من هذه المؤسسات وفي طليعتها مجموعة البنك الدولي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، كما تؤكد إيلاء هذه المؤسسات اهتماماً خاصاً ومركزاً على قطاع الكهرباء، وقد تجاوز هذا الدعم القطاع العام ليشمل القطاع الخاص، إذ حصلت احدى شركات مقدمي الخدمات "BUS" على تسهيلات بقيمة 20 مليون دولار من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بغية دعم مشروع تركيب العدادات الذكية المعقول عليه لترشيد استهلاك الطاقة والحد من الهدر الفني ومن سرقة التيار، وهذه المبادرة هي الاولى من نوعها للقطاع الخاص في لبنان. كذلك حصلت الشركة عينها من المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) من مجموعة البنك الدولي على 35.5 مليون دولار لضمان الاستثمارات والمخاطر والإخلال بالعقد. وهذه المبادرة هي كذلك الاولى من نوعها، ولم تكن ممكناً لولا الاهتمام الخاص بلبنان وتقدير انجازات بعض مقدمي الخدمات في مجال الحد من الهدر. وفي المجال نفسه جددت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) من مجموعة البنك الدولي شراكتها مع مجموعة شركة "بوتاك" القابضة للسنوات الخمس المقبلة. هذه المبادرات إن دلت على شيء فهي تؤكد رغبة المؤسسات الدولية في رعاية خطة نهوض الكهرباء، وفق ما يقول الرئيس الفخري لشركة "بوتاك" نزار يونس، "كما تؤكد دعمها المتواصل للقطاع الخاص المعول عليه لتنفيذ خطة النهوض". إذا كانت المؤسسات الدولية على استعداد لتمويل المبادرات لمعالجة أزم الكهرباء، فإن ثمة جهوداً داخلية يقتضي السير بها لوضع الحلول على سكة المعالجة. فهل الازمة قابلة للحل؟ الجواب برأي يونس هو "نعم"، في ما لو قُبض للمسؤول الحرية والصلاحيّة لمعالجتها والتي تتطلب بـ: "ارادة الحل من دون معوقات تذكر أو نظريات تُطرح، وخربيطة طريق واضحة للبلوغ الهدف، ووفرة المال من مصادر التمويل المتاحة". من الواضح أن لدى الوزيرة الشابة ندى البستاني الرغبة والارادة والعزز، لكن معالجة الاوضاع الكارثية الصعبة لقطاع الكهرباء تتخطى قدرات شخص بمفرده، فيما يستدعي تحقيق الاداف تصافر جهود فريق عمل لإنجاز المهمة، وفق ما يؤكد يونس الذي يشير إلى أن من أبرز الامور التي تحتاج إلى بـت سريع ما يتعلق بتعيين مجلس إدارة "مؤسسة كهرباء لبنان"، إذ تضمن قانون خطة الكهرباء الذي اقر عام 2010 بنداً أساسياً نص على تعيين مجلس إدارة جديد للمؤسسة، وقد بقي تنفيذ هذا البند حبراً على ورق. فهل تعطي وزيرة الطاقة الكلمة الأخيرة في اختيار مجلس ادارة محرر من قيود الزعامت وسجون الطوائف واقطاعات المحاصصة؟ وهل لها ان تخوض تجربة تشكيل فريق عمل من اهل العلم والخبرة والالتزام بالخير العام وبالدولة بدل الارتهان لهذا الزعيم او ذاك؟ المسألة الأخرى تتعلق بالهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء، إذ من المسلم به وفق يونس "ان لا مجال لتحقيق معجزة اصلاح قطاع الكهرباء ما لم يمول القطاع الخاص الجزء الاكبر من كلفة مشاريع البنى التحتية التي قد تتخطى الـ 4 مليارات دولار. ومن المسلم به أيضاً، ان لا مجال لأنخراط القطاع الخاص في التمويل للشراكة مع القطاع العام ما لم يستكمل ارساء الاطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للعلاقة بين الشركx الخاص والشريك العام لمصلحتهما في آن، بما يستدعي إنشاء الهيئة الناظمة لإدارة العلاقة بينهما بحيادية وموضوعية و حرافية". ومن اجل ذلك على صاحب القرار في تنفيذ خطة النهوض، الاستعانة بهيئة ناظمة يشكلها من اهل الكفاية والخبرة المستقلين والحياديين، الملتزمين بالمحافظة على حقوق الدولة وحقوق المستثمر والمواطن على السواء، بغية الحؤول دون الانحرافات التي قد تراود المستثمر، لتحويل المؤسسات العامة الى مزرعة خاصة خارجة عن سلطة الدولة ورقابتها". ويلفت يونس الى أن "المهمات الصعبة والمتشعبية الملقاة على عاتق الوزيرة في قطاع الكهرباء، كما في قطاع المياه الذي لا يقل رداءة و هشاشة وهدرأ، تستدعي احاطة الوزيرة بمجموعة من الخبراء، من اللبنانيين وغير اللبنانيين، إن اقتضت الحاجة"، مشيراً الى ان "تمويل المهام الاستشارية من المؤسسات الدولية الداعمة سيكون امراً متاحاً، بل مرغوباً فيه".